تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الأربعاء

التاريخ: 12 مارس 2025

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17155

كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة الخليج العربي تجري أول اختبار رقمي بالكامل للمهارات المهنية

نجح مركز المهارات الطبية والمحاكاة بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة الخليج العربي، بالتعاون مع وحدة التعلم الإلكتروني، في تنفيذ أول اختبار رقمي بالكامل للمهارات المهنية في الكلية، مما يمثل خطوة مهمة نحو تحديث أساليب تقييم التعليم الطبي باستخدام أحدث التقنيات الرقمية.

استخدم الممتحنون لأول مرة الأجهزة اللوحية لإجراء التقييمات رقميًا عبر ثلاث مجموعات، وثلاث دورات، وخمس محطات لكل دورة.. إذ تم دمج القوائم المرجعية الرقمية بسلاسة في النظام، مما يضمن التوزيع الدقيق للممتحنين والطلاب في كل مجموعة، في الوقت نفسه، خضع الممتحنون لتدريب شامل للتعرف على المنصة الجديدة، مما عزز من كفاءة ودقة التقييم. وقد أشاد الممتحنون بالنظام الجديد، مشيرين إلى أنه يتميز بالفعالية العالية، وتوفير الوقت، وخفض التكاليف، وإلغاء الحاجة إلى استخدام الورق تمامًا.

ويُسهم هذا الانتقال إلى نظام التقييم السريري الموضوعي المنظم رقميًا في إزالة الأخطاء اليدوية، وتبسيط عملية التقييم، وتوفير تحليلات فورية للبيانات من خلال لوحة تحكم تحليلية. حيث يتيح هذا النهج المبتكر متابعة أداء الطلاب والممتحنين وكفاءة المحطات بشكل أكثر دقة.

وعن ذلك، أوضح عميد كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة الخليج العربي، الأستاذ الدكتور عبدالحليم ضيف الله، أن استخدام تقنية الامتحانات الإلكترونية في امتحان المهارات السريرية لطلبة المرحلة الثالثة بالكلية يهدف إلى تطوير العملية التعليمية وتحسين جودة تقييم الطلاب، بالإضافة إلى أتمتة عمليات إنشاء وتصحيح الامتحانات، مما يوفر الوقت والجهد لأعضاء هيئة التدريس والإداريين ويوفر نتائج الامتحانات بشكل فوري وتحليل الأداء للطلاب. ويضمن تقييمًا أكثر موضوعية وعدالة. يُشار إلى أن هذا النظام قد أثبت نجاحه في الامتحانات السريرية لبرنامج دكتور في الطب.

من جهتها، قالت رئيسة مركز المهارات الطبية والمحاكاة، الأستاذ المساعد في التعليم الطبي بكلية الطب والعلوم الصحية، الدكتورة ريم الأنصاري: «يمثل الانتقال إلى اختبار رقمي بالكامل للمهارات المهنية تقدمًا كبيرًا في منهجية التقييم في مركز المهارات الطبية والمحاكاة. فمن خلال دمج التكنولوجيا، نعزز الدقة والكفاءة والتحليل الفوري للبيانات، مما يقضي على الأخطاء والتحديات اللوجستية المرتبطة بالاختبارات الورقية، كما يضمن هذا الابتكار تقييمًا أكثر موضوعية وموحدًا للكفاءات السريرية، مع توفير رؤى قيمة للتحسين المستمر في التعليم الطبي والمهن الصحية».

وفي السياق ذاته، أكد مدير مركز تقنية المعلومات بالجامعة، الأستاذ نواف عبدالرحمن، أن إتمام أول اختبار رقمي للمهارات المهنية الوحدة للمهارات المهنية يعد إنجازًا في مسيرة التحول الرقمي الشاملة التي تنفذها الجامعة.

P 8
Link

تعزيز الشراكة المجتمعية لدعم التوازن المالي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تحتفل البحرين في يوم ١٨ مارس من كل عام بيوم الشراكة المجتمعية والانتماء الوطني، وهو مناسبة تجسد التعاون المثمر بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وتعدّ فاعلية هذه الشراكة أحد أهم مظاهر التحول الديمقراطي في المملكة، وهي نهج مستمر تسلكه لدى إعداد أي استراتيجية، أو تشريع أو برنامج عمل، كما يقوم بالإنجاز ومتابعته فرق عمل وطنية تشارك فيها هذه الأطراف الثلاثة.

ويعد ميثاق العمل الوطني، أحد أبرز ثمار الشراكة المجتمعية، حيث حظي بإجماع شعبي شامل، متضمّنًا منظومة حقوقية شاملة للمواطن؛ مدنية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية وثقافية، وتكرّست هذه الحقوق في دستور البحرين المعدل لعام ٢٠٠٢ ضمن مواد ملزمة لجميع السلطات، ثم، انطلقت العملية التشريعية تنفّذ مواد وتعدلها وتضيف قوانين أخرى تقنن هذه المواد الدستورية، ثم جاءت برامج الحكومة تضمها موضع التنفيذ، وتخصص لها في الميزانية العامة ما يلزمها من نفقات.

وقد اتسمت السياسة الاقتصادية بعمق البعد الاجتماعي، وتولت الحكومة في هذا الصدد منهاج دولة الرفاه، التي توفر للمواطن كل احتياجاته الاجتماعية من تعليم، وصحة، وإسكان بالمجان، فضلاً عن برامج الدعم والحماية الاجتماعية، وقد اعتمد هذا التخصيص على الإيرادات النفطية، حيث حرصت الحكومة على عدم تحميل المواطن أي أعباء ضريبية لتغطية هذه النفقات.

غير أن موارد البحرين النفطية المحدودة، وانخفاض أسعار النفط، في نفس الوقت الذي تحافظ فيه الحكومة على نفس مستوى الإنفاق الاجتماعي، قد أدى إلى وجود عجز في الميزانية العامة، ألجأ الحكومة إلى الاقتراض. وفي سبتمبر من العام الماضي ارتفع حجم الدين العام إلى نحو ١٦ مليار دينار، وفي الشهر نفسه رفعت الحكومة سقف الدين إلى ١٨ مليار دينار، وللسيطرة على اتساع الدين العام، عملت الحكومة على تنويع مصادر الإيرادات، وادخلت من بين هذه المصادر ضريبة القيمة المضافة، والضريبة الانتقائية، ومن بنايز العام الحالي، ضريبة الحد الأدنى على أرباح الشركات متعددة الجنسية العاملة في المملكة، والتي يزيد حجم أعمالها الدولي على ٧٥٠ مليون يورو.

ويمكن تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال دعم التوازن المالي في البحرين؛ مما ينعكس على الإيرادات والنفقات. ومن المعروف أن المملكة منذ عام ٢٠٠٨، بدأت في تطبيق رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠، التي عهدت بموجبها إلى القطاع الخاص بالقيام بالنشاط الاقتصادي، وبالتالي، أصبحت الإيرادات التي كانت تذهب إلى القطاع العام من هذا النشاط تذهب الآن إلى القطاع الخاص.

وكانت إيرادات القطاع العام توجه بشكل تلقائي إلى بنود الميزانية العامة، بينما تعود إيرادات القطاع الخاص إليه مباشرة. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة أدت إلى نقل مشروعات كانت الحكومة تتولى تنفيذها إلى القطاع الخاص؛ مما ساهم في تقليص الإنفاق الحكومي على الاستثمارات والنفقات الجارية؛ فإن المسؤولية الاجتماعية -وخاصة في مجتمع خال من الضرائب مثل البحرين- تفرض على القطاع الخاص المشاركة في تحمل أعباء الإنفاق الاجتماعي، مما يساعد في تخفيف الضغط عن الحكومة في هذا المجال.

ويمكن تبرير انخفاض مخصصات التعليم والصحة في الميزانية العامة بالدور المتزايد الذي يلعبه القطاع الخاص، حيث بلغ عدد المؤسسات التعليمية الخاصة ٢٨٧، شملت مدارس، ورياض أطفال، وحضانات. ويوظف القطاع الخاص في مجال التعليم ٣٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، ويسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٥٪، وقد ساهم إنشاء هذه المؤسسات وإدارتها في تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة، وهو ما انعكس في الميزانية العامة.

ورغم ذلك، يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا أكبر إذا قدم مجموعة من الحوافز، بالإضافة إلى تحسين جودة التعليم، كرعاية الموهوبين، وتوفير منح دراسية مجانية للمتفوقين، وتخفيض المصروفات للأسر المحتاجة، وتخصيص جزء من أرباحه لتنمية البيئة التي تعمل فيها المؤسسات التعليمية، وفي مقابل ٣ جامعات حكومية، توجد ١٢ جامعة خاصة، إلا أن الإقبال على التعليم الجامعي في الجامعات الحكومية لا يزال هو الأكبر؛ ما يقتضي من القطاع الخاص صاحب هذه الجامعات أن يبحث في الأسباب ليكون أكثر جاذبية للطلاب، حيث إن الجامعات الحكومية تستحوذ على ٧٣,٥% من إجمالي الطلبة المسجلين في برامج التعليم العالي لعام ٢٠٢٤. كما أن مبدأ المسؤولية الاجتماعية يحفز القطاع الخاص على تخصيص جزء من أرباحه لخدمة المجتمع والبيئة، بالإضافة إلى تطوير استثماراته للتوسع في منشآت وبرامج التعليم العالي.

وفي مجال الصحة، أخذ القطاع الخاص يلعب دورًا بارزًا في الرعاية الصحية، حيث بلغ عدد المستشفيات الخاصة ٢١ مستشفى مقابل ٦ مستشفيات حكومية، وتجاوز عدد المؤسسات الصحية الخاصة ٨٠٠ مؤسسة مرخصة، تشمل المراكز والعيادات الطبية بمختلف تخصصاتها، فضلاً عن ٤٠٠ صيدلية؛ ما أسهم في توفير التغطية الصحية الشاملة في جميع أنحاء المملكة لجميع السكان، ولا شك أن هذا العدد الضخم من مؤسسات القطاع الخاص الصحية قد خفف عن الحكومة أعباء إنشاء وإدارة هذه المؤسسات، وانعكس ذلك فيما تخصصه في الميزانية للقطاع الصحي.

إلا أن القطاع الخاص، باعتباره قطاعًا ربحيًا، لا يقدم خدماته بالمجان للمستفيدين من مؤسساته، مثلما هو الحال في مؤسسات التعليم الخاصة، على عكس القطاع الحكومي الذي يوفر هذه الخدمات مجانًا. ولا يمكن لوم القطاع الخاص على سعيه لتحقيق عوائد من استثماراته، ولكن مبدأ المسؤولية الاجتماعية يحتم عليه إعادة النظر في تسعير الخدمات التي يقدمها، مع ضرورة تخصيص جزء من أرباحه لدعم الأسر المحتاجة، بالإضافة إلى الاهتمام بالبيئة والمجتمع المحلي.

ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني، بوصفها الطرف الثالث في الشراكة المجتمعية قادرة على القيام بما لا يستطيع القطاع الخاص تحقيقه، إذ إنها منظمات غير هادفة للربح. وبالتالي، فإن دخولها في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، يسمح بتقديم هذه الخدمات بتكلفتها الحقيقية. وفي العديد من دول العالم، يلعب المجتمع المدني دورًا نشطًا في إقامة وإدارة المؤسسات التعليمية والصحية، ففي مصر، جامعة القاهرة من إنشاء المجتمع المدني، فضلاً عن العديد من المستشفيات، مثل مستشفى سرطان الأطفال، كما أن المستشفيات التي تديرها الجمعيات الخيرية تم إنشاؤها وتشغيلها بفضل جهود المجتمع المدني. وفي البحرين، يمكن أن يسهم دخول المجتمع المدني في هذه الأنشطة في تخفيف الأعباء عن الميزانية العامة، سواء من حيث نفقات الإنشاء أو الإدارة، بالإضافة إلى تخفيف العبء المالي عن المستفيدين من خدمات هذه المنشآت.

وبالنظر إلى التعاونيات كمكون من مكونات المجتمع المدني البحريني، نجد أن دورها مازال محصورًا في خدمات توزيع السلع الاستهلاكية والغذائية، وهي فعلاً تؤدي دورًا ملموسًا من حيث السيطرة على ارتفاع أسعار هذه السلع؛ لكن نشاطها لم يمتد إلى مجالات الإسكان، أو التعليم، أو الصحة، أو النقل، أو الإنشاء والتعمير، أو النشاط المصرفي، أو غيرها من أوجه النشاط الاقتصادي برغم أن المجال مفتوح أمامها للعمل.

وفي المملكة نشط القطاع الخاص والمجتمع المدني في إقامة دور الرعاية الاجتماعية وإدارتها، كدار بنك البحرين الوطني، وجمعية دار المنار للبنك الأهلي لرعاية الوالدين، ونادي سترة لرعاية الوالدين، ونادي إبراهيم خليل كانو الاجتماعي للوالدين، ونادي درة الرفاع لرعاية الوالدين، ونادي عبدالله بن يوسف فخرو الاجتماعي لرعاية الوالدين، ونادي عبدالرحمن كانو الاجتماعي لرعاية الوالدين، ومركز عبدالله بن خالد لرعاية الوالدين، ونادي الحورة والقضيبة لرعاية الوالدين، ولا شك أن هذا النشاط قد خفف عن كاهل الحكومة في مصروفات إنشاء وإدارة هذه المؤسسات.

ولأهمية دور الشراكة المجتمعية في صنع القرار، وتخفيف الأعباء، اعتمدت المؤسسات الحكومية مبدأ الشراكة المجتمعية في أعمالها. من ذلك هيئة تنظيم سوق العمل تمكين، حيث تنص المادة (٥) من قانون تنظيم سوق العمل ١٩ لسنة ٢٠٠٦، أنه في حالة عزم الهيئة إصدار أية أنظمة أو لوائح أو قرارات أو اتخاذ أي تدابير ذات تأثير ملموس على سوق العمل، فإنه يتعين عليها عقد مشاورات مع الجمهور والجهات المعنية لاستطلاع آرائهم، قبل إصدار أي من تلك الأنظمة أو اللوائح أو القرارات أو اتخاذ تلك التدابير، كما تعتمد وزارة العمل على الشراكة المجتمعية لتحقيق أهدافها عن طريق التعاون مع القطاع الخاص والقطاع الأهلي، بما فيها الاتحادات، والنقابات العمالية.

وفي وزارة الداخلية، تعدّ الشراكة المجتمعية أساسية في تحقيق الأمن، وتتبنى وزارة الصناعة نفس النهج لتشجيع ريادة الأعمال، ومن ثم، تقليل الاتجاه إلى الوظائف الحكومية، وفي وزارة التنمية الاجتماعية العديد من المجالات مفتوحة لهذه الشراكة؛ كالبرامج والمشاريع الرعائية والتأهيلية والتدريبية، والبرامج والمشاريع التنموية المتعلقة بشؤون تنمية المجتمع، ورعاية الأسرة والإرشاد والتوفيق الأسري، وإدارة المراكز التنموية والرعائية، وأنشأت لهذا الغرض لجنة مختصة تحمل اسم لجنة الشراكة المجتمعية.

وتستطيع الشراكة المجتمعية أن تسد الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، من خلال مراكز التدريب التي توفر لخريج النظام التعليمي المهارات المطلوبة لسوق العمل، وفي حالات كثيرة تقيم مجموعات رجال الأعمال، معاهد فنية ومراكز تدريبية، يتلقى الملتحق بها البرامج الدراسية والتدريب المؤهل للالتحاق بالعمل في مؤسسات هذه المجموعات، مثل تجربة بابكو. وفي مصر، فإن هيئة قناة السويس مثلاً لديها مؤسستها التعليمية والتدريبية الخاصة بها، حيث يلتحق من المرحلة الإعدادية من يريد العمل بشركاتها، وتقوم بتكملة مراحلهم الدراسية وتدريبهم وتأهيلهم، كما أقامت المصانع الموجودة في العاشر من رمضان في مصر معهدا عاليا للتكنولوجيا، يتولون إدارته، وإكساب الملتحقين به المهارات المطلوبة للالتحاق بمصانعهم.

وهناك كثير من المجالات لا يمكن لها أن تتم إلا بالمشاركة المجتمعية، في مقدمتها ما يتعلق بحماية البيئة، وما يتعلق بالوعي الخاص، بترشيد الاستهلاك ووقف الهدر فيه والحفاظ على الصحة العامة، والاستقرار الأسري، وجهود تعزيز الانتماء الوطني، ونشر ثقافة التسامح والعيش المشترك، وكل هذا يسهم في خفض الإنفاق العام في الميزانية، ومن ثم، يدعم التوازن المالي.

P 14
Link

الأيام ALAYAM
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 13122

الصحة الكويتية.. صحة واطمئنان

* الدكتور
عيسى العميري
Dr.essa.amiri@hotmail.com

خطوة رائعة هي التي قامت بها وزارة الصحة الكويتية مؤخرًا، والتي تمثلت في تدشين مشروع العيادة الطبية الجديدة في مطار «مبنى طيران الجزيرة». وهذا مشروع جديد كليًا على مستوى المطارات في المنطقة والعالم، ويعبّر عن مدى اهتمام المعنيين في هذا البلد بصحة كل من يقيم على هذه الأرض الطيبة، من خلال التواجد في جميع مباني الركاب. والأهم من ذلك كله هو اختصار الوقت الذي يكون في بعض الحالات الطبية ضرورة قصوى لإنقاذ حياة إنسان قد يتعرض لظروف صحية غير متوقعة ولا يمكن علاجه في الوقت المناسب، فهي خطوة غير مسبوقة قامت بها وزارة الصحة على صعيد المنظومة الصحية في البلاد، وتؤسس لمرحلة مهمة في التعاطي الطبي في هذا البلد، وتعطي الانطباع الطيب، إذ يشعر كل من يستفيد من خدمات هذا المشروع – وقانا الله وإياكم أي سوء – بأنه في أيدٍ أمينة تراعي صحته وسلامته التي هي أغلى ما يمكن في الحياة.

ومن ناحية أخرى، فإن الخدمات الطبية المتكاملة لحالات الطوارئ مدعومة بكوادر طبية وتمريضية ومفتشين صحيين مؤهلين وعلى درجة كبيرة من الحرفية والمهنية عالية الأداء في عملهم، وأيضًا، فإن دور تلك العيادات المتمثل في جانب مهم من عمله هو الدور المحوري في تطبيق الإجراءات الوقائية من خلال الفحص الطبي للقادمين إلى دولة الكويت، والذي يقوم بدور مهم هنا وهو منع دخول أي مرض قد يصاحب بعض المسافرين ويشكل واجهة لمنع الأمراض. كما أن دور التوعية والإرشادات الصحية التي يقدمها للمغادرين تضمن سفرًا آمنًا لهم، ويحفظ صحتهم في أثناء سفرهم، وتعزيز راحة المسافرين، الأمر الذي يؤثر إيجابًا في جودة خدمة المطار. ومن ناحية أخرى أيضًا، وما دمنا نتحدث هنا عن الإنجازات المحسوبة لوزارة الصحة، فإنه لا بد لنا من الإشادة بالقائمين على تحقيق تلك الإنجازات، وعلى رأسهم وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي، ضمن الجهود التي يبذلها لتقديم كل ما هو إيجابي ويخدم المنظومة الصحية في البلاد ونشرها في كل مكان: تلبية لنداء السلامة والصحة للجميع، والحرص على ضمان صحة كل من يقيم على هذه الأرض الطيبة أرضًا وجوًا.

كاتب كويتي

P 21
Link